الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: 204 الجزء الأول السنة : 56 شعبان 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
(رئيس التحرير)

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية
(مدير التحرير)

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **د. علي بن محمد البدراني**
قسم النشر: **د. عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)
سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود
معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية
أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب
أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود
أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت
أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)
أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني
أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد ٢٠٤ - الجزء الأول

م	البحث	الصفحة
١)	القراءات الشاذة المخالفة لرسم المصحف لفظًا ومعنًى في كتاب المغني في القراءات للنَّوزاوازي عرض ودراسة د. محمد بن سعيد بن علي الغامدي	٩
٢)	انفرادات الإمام ابن الجزري في قواعد حذف الألفات في الرسم العثماني جمعاً ودراسة د. أيمن بن يحيى الشيخ	٤١
٣)	قراءة الكسائي (ت١٨٩هـ) بالأثر ـ دراسة استدلالية ـ د. رضوان بن رفعت البكري	٩٥
٤)	الاحْتِجَاجُ لِلْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِرَسْمِ الْمُصْحَفِ «حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ زَنْجَلَةَ نَمُوذَجًا د. عبده حسن محمَّد الفقيه	١٤٧
٥)	الترجيح بالمكي والمدني عند المفسرين من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة ((جمعاً ودراسةً)) د. تركي بن محمد بن راشد الرومي	٢٠١
٦)	الدلالات المعنوية في اجتماع ضميري الخطاب في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ دراسة موازنة بين اتجاهات المفسرين د. حسن بن عواد بن بلال العوفي	٢٤٥
٧)	توظيف تاريخ النزول في الترجيح التفسيري دراسة تطبيقية على علم المكي والمدني د. عزيزة بنت مقعد العتيبي	٢٨٩
٨)	أقوال عبد الله بن أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل دراسة نقدية مقارنة د. أحمد عبد الله عيد المخيال	٣٢٧
٩)	استدراكات ابن الدباغ الأندلسي في الاستدراك على الاستيعاب لابن عبد البر عبد الحليم بن منصور مدبر	٣٨١
١٠)	منهج الإمام مسلم في نقد الأسانيد من خلال مقدمة الصحيح والتمييز ـ دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة ـ د. إبراهيم بن عقيل بن علي العنزي	٤٥٥

منهج الإمام مسلم
في نقد الأسانيد من خلال مقدمة الصحيح والتمييز
"دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة"

The approach of Imam Muslim In Criticizing the Chains of Narrators through the Introduction of Al-Ṣaḥīḥ and Al-Tamyīz A Comparative Applied Originating Study

د. إبراهيم بن عقيل بن علي العنزي
Dr. Ibrahim Aqil Ali AlAnzi
الأستاذ المساعد في الحديث وعلومه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة
Assistant Professor of Hadith and its Sciences at the College of Arts and Taibah University،Humanities
البريد الإلكتروني: abumutaz148@hotmail.com

الاستقبال - Received: 2022/09/14، **القبول - Accepted**: 2022/12/15، **النشر - Published**: 2023/03/15
رابط DIO: 10.36046/2323-056-204-010

المستخلص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فقد كان موضوع هذا البحث في دراسة منهج الإمام مسلم في نقد الأسانيد من خلال كتاب التمييز ومقارنته بما في مقدمة صحيحه، وذلك وفق طرائق أهل العلم بمقارنة الأسانيد بالأسانيد، ومقارنة التلاميذ ببعضهم: الثقة والأوثق في الشيخ، ومقارنة الأقران الأقوى، ومقارنة الآثار ببعضها، واستعمالها في ترجيح رواية في الحديث على رواية، ضاربًا لكل ذلك الأمثلة الموضحة للمراد، والخلوص إلى أن طريقة الإمام مسلم في الحكم على الراوي في كتابه: "التمييز" بما يخالف النصوص الأخرى، وسبر مروياته، وبما أخطأ فيه، لا بحكم الأئمة عليه.

الكلمات المفتاحية: منهج – نقد – مقارنة – مسلم – أسانيد – تمييز

ABSTRACT

Praise be to Allāh alone, and blessings and peace be upon the one after whom there is no prophet.

The topic of this research was the study of Imam Muslim's approach in criticizing the chains of transmission through al-Tamyīz and comparing it with what is in the introduction to his Ṣaḥīḥ، according to the methods of the people of knowledge, by comparing between chains of narration، and comparing between the students (narrator), the reliable (*al-thiqah*) and the most reliable (*al-awthaq*) in relation the sheikh، and comparing the strongest among peers, comparing the *āthār* (narrations) with each other, and using them in giving determining the most preponderant between the narrations of a hadith, with examples that clarify what is meant, and concluding that the method of Imam Muslim in judging the narrator in his book: "Al-Tamyīz" is in according to the narrated in contradiction to other texts, known by exploring his narrations, and what he had erred in, not by the judgment of the scholars on him.

Key words: Method – criticism - comparison – Muslim – chains of narration– al-Tamyīz.

المقـدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فإن من المتقرر أن المصدر الثاني من مصادر التشريع هي السنة النبوية، فهي صِنْوُ الكتاب، وهي ما نقل إلينا عن رسول الله ﷺ؛ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، نقلًا ثابتًا، فهي تقيد المطلق، وتخصص العام، وتوضح المجمل وقد تنفرد بحكم إلى غير ذلك.

وقد حظيت السنة باهتمام أهل العلم، وتكاتفت الجهود لخدمة حديث خير الأنام، منذ عصر الرسول ﷺ إلى وقتنا الحالي.

فما أوسع دائرة الفنون التي أَلَّف فيها المحدثون؛ فمن كتب في الطبقات، ومصنفات في الرجال، وتقسيمهم إلى ثقات وضعفاء ومتروكين، ثم كتب في الناسخ والمنسوخ، وكتب في غريب الحديث، وكتب في تأويل مُختلفه، وكتب في العلل الخفية التي تقدح في صحة الحديث إسنادًا ومتنًا، كوصل مرسل، أو اتصال منقطع، أو رفع موقوف، بل ووضع موازين تنصب طلبًا للاعتدال في نقد الرجال، وضوابط لضمان اتصال الإسناد كالمعاصرة واللقيا وإمكان السماع ...، إلى غير ذلك من فنون وفروع علم الحديث التي ضبطت رواية حديث النبي ﷺ إسنادًا ومتنًا حتى وصلنا نقيًّا مصفى، يسر الناظرين.

فكان من ضمن الأئمة الذين لهم قدم راسخة، وفهم متقد، الإمام الحافظ الحجة مسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح، فألف كتبًا هي من عُمَد كتب هذا العلم، وجعل في صحيحه مقدمةً أبهرت العقول بجودة سبكها، وغزير علمها، ودقة معانيها، وألَّف كتابه التمييز الذي هو في أدق علوم الحديث –وهو علم العلل– فكان أعجوبة الدهر بحق، فشرحه العلماء، ورووه بأسانيدهم إلى مؤلفه، واعتنوا به حق العناية؛ ذلكم أن هذا الكتاب ينظر في الإسناد والمتن جميعًا احترازًا من الغرابة، والتفرد، أو النكارة والشذوذ، والعلة، فلم يكن هذا بدعًا منه رحمه الله، بل هي طريقة من سبقه من الأئمة النقاد كشعبة، والثوري، وابن مهدي، والقطان، وأحمد، وابن المديني، والبخاري، وأبو حاتم وأضرابهم.

وقد كانت هناك محاولات عديدة في فهم مناهج المحدثين، وامتدادًا لذلك كان هذا البحث وصلًا للجهود السابقة في التعريف بمنهج الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز ومقدمة كتابه الجامع الصحيح.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

أولًا: قلة المصنفات التي بحثت مناهج المحدثين، وسبرت كتبهم، واستنطقت عاداتهم في القديم والحديث.

ثانيًا: أهمية كتابي مسلم، ورسوخ قدمه في علم الحديث، مما يدعو للنظر في كتبه، ومعرفة منهجه الحديثي.

ثالثًا: عناية المحدثين قديمًا وحديثًا بكتب الإمام مسلم بن الحجاج شرحًا وتعليقًا ودفاعًا، ونقدًا ... إلخ.

رابعًا: تسهيل الوصول إلى فهم قواعد التحديث عند هذه الطبقة من المحدثين، وتفيد المبتدي والمنتهي.

خامسًا: التدرب على سعة الأفق وتكوين ملكة حديثية للباحث والناظر والمطالع، من خلال النظر في منهج المحدثين الأوائل، ومعرفة موافقتها أو مخالفتها للحق وللدليل؛ فكل يؤخذ منه ويرد إلا رسول الله ﷺ.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على المقارنة بين كتاب التمييز ومقدمة الصحيح للإمام مسلم، ومنهج نقد الأسانيد في الكتابين عند الإمام مسلم.

منهج البحث:

استخدمتُ في البحث المنهج الاستقرائي التتبعي الاستدلالي، بحيث أقرر القاعدة، وأحاول تأييدها بما ذكره الشراح قبلي تصريحًا أو تلميحًا مستدلًا لذلك بالأدلة.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مبحث تمهيدي ومبحثين، كالتالي:

المبحث التمهيدي: حول التعريف بكتابي «التمييز»، و«الجامع الصحيح».

الصنعة الحديثية للإمام مسلم في التمييز، والجامع الصحيح:

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: التأصيل للصنعة الحديثية عند الإمام مسلم في كتابيه «التمييز»،

و«الجامع الصحيح».

المبحث الثاني: مقارنة الأسانيد بالأسانيد.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مقارنة التلاميذ ببعضهم: الثقة والأوثق في الشيخ (من أوثق الناس في فلان، وأوثق الناس فيه ... إلخ).

المطلب الثاني: مقارنة الأقران الأقوى –حفظًا وضبطًا وتحديثًا– عند علماء الحديث بغيره (حفظ ونسي، سيء الحفظ وقوي الحفظ ... إلخ).

المطلب الثالث: مقارنة حال الضعفاء ببعضهم.

المطلب الرابع: مقارنة الآثار ببعضها، واستعمالها في ترجيح رواية في الحديث على رواية.

المطلب الخامس: اهتمامه بمسألة علو الإسناد، وترتيب الأحاديث تحت الأبواب وفق هذا.

ثم الخاتمة، وتشتمل على التوصيات والنتائج.

الدراسات السابقة:

بعد بحث في قواعد البيانات للرسائل العلمية في الجامعات، وفي كشاف المنظومة وجدت هناك رسائل تتعلق بكتاب التمييز ودراسة منهجه، وهي:

١- الروايات التي أعلها الإمام مسلم في التمييز وكيفية ذكرها في المسند الصحيح "دراسة تحليلية مقارنة"، للباحثة: راما نبيل أبو طربوش، ومن خلال الاطلاع على هذا البحث المستل من رسالة الدكتوراة للباحثة الموسومة بـ: (تصحيح أوجه الرواية المختلفة عند الإمام مسلم في صحيحه)، وجدت أنها تناولت المباحث الآتية:

أ. ما أُعِلَّ سنده في التمييز، وكيفية ذكره في الصحيح.

ب. ما أُعِلَّ متنه في التمييز، وكيفية ذكره في الصحيح.

فمن خلال الاطلاع على المبحثين لم تذكر الباحثة منهجية الإمام مسلم في نقد الأسانيد في كتاب التمييز، ومقارنتها بما في مقدمة الصحيح.

ولم أقف على من جمع بين كتابي التمييز ومقدمة الصحيح في مؤلف أو دراسة واحدة دراسة مقارنة، وإن كان البعض قد تناول صحيح مسلم بالدراسة والمنهجية، وأبرز ما وقفت عليه:

١. كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم

بن الحجاج، للإمام الحافظ: أبي مسعود بن محمد بن عبيد الدمشقي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

٢. «بحوث مختصرة في مناهج أصحاب الكتب الحديثية المعتبرة» لراشد البداح.

٣. الإمام مسلم وصحيحه المؤلف: عبدالمحسن بن حمد بن عبدالمحسن بن عبدالله بن حمد العباد البدر، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة – العدد الأول، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٤. منهج الإمام مسلم في صحيحه، إعداد أ. د أمين محمد القضاة، أ. د. شرف محمود القضاة الأستاذان بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية بعمان، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق بجامعة الأزهر، عدد ١٢ سنة ١٩٩٩– ٢٠٠٠ م.

٥. المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، تأليف: د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، طبع ضمن مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة، بقطاع المساجد بالكويت، ط. الأولى: ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧م.

المبحث التمهيدي: حول التعريف بكتابي «التمييز»، و«الجامع الصحيح».

أولًا: التعريف بكتاب التمييز:

- **اسمُ الكتاب، ونسبتُه إلى مؤلِّفه:**

ليس ثَمَّ خلافٌ في تسمية الكتاب ونسبته إلى الإمام مسلم، لا سيما وقد نصَّ غيرُ واحد من العلماء على ذلك، فذاعتْ نسبةُ الكتاب إلى الإمام مسلم واشتهرتْ[(١)]؛ فقد سرده ابن الجوزي ضمن مؤلَّفَاتِ الإمام مسلم، وكذا النوويُّ، ومن قبلهما الحاكم أبو عبدالله[(٢)].

- **موضوعه:**

لقد دارت مباحثُ الكتاب حول علم علل الحديث، فهو من المصادر الموجودة بين أيدي علماء الحديث المتعلقة بعلم العلل تحريرًا وتقريرًا، مثله مثل كتب العلل لابن أبي حاتم وابن المدينيّ، ومن جاء بعدهما كالدارقطنيّ[(٣)].

وهو مؤَسَّسٌ على طريقة المتقدمين، ويعدُّ مصدرًا في تقرير العلل الحديثيَّة، وضرْب الأمثلة من الأحاديث المعلة – سندًا ومتنًا – حيث يحشد طرقها؛ لإثبات العلة وتعيين المحفوظ منها، ولكي يبين الإمامُ مسلم أنْ ليس كلُّ إسناد حديث ظاهره الصحة يكون خاليًا من علة يتعقبه بها نقَّادُ الحديثِ. وفي الجملة هو من أحسن ما كُتِبَ في علم العلل[(٤)].

---

(١) الحسين بن محمد الغساني، "تقييد المهمل وتمييز المشكل". تحقيق علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ)، ٣:٨٢١.

(٢) الحاكم، "تاريخ نيسابور"، ٣٤؛ وابن الجوزي، "المنتظم"، ٥:٣٢؛ والنووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، ٢:٩١.

(٣) عبدالرحيم بن الحسين العراقي، "شرح التبصرة والتذكرة"، تحقيق عبداللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ) ٢:٥٢.

(٤) إبراهيم بن عمر البقاعي، "النكت الوفية بما في شرح الألفية"، المحقق: ماهر ياسين الفحل، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ) ١:٤٧١

● **أهميته:**

تتجلَّى في (التمييز) المهارةُ الحديثيةُ للإمام مسلم، ومقدرتُه في كشف علل الأحاديث، ولذا ينبغي أنْ يُقَارَنَ بأشباهه من كتب العلل، وكذلك مقارنته بكتاب الصحيح؛ نظرًا إلى أنَّ الأحاديثَ التي اختارها الإمامُ مسلم في صحيحه منتقاةٌ من بقية المرويات التي تعقبها في (التمييز). ومن مزايا الكتاب:

١- إمامةُ مؤلِّفه في علم الحديث وعلله.

٢- تحقيقاته الباهرة في مجال استخراج علل الأسانيد والمتون.

٣- أوليَّتُه بين كتب العلل.

٤- بالإضافة إلى إمامة مؤلِّفه نجدُ أنَّه صاحب أحد كتابينِ معروفينِ بأشد درجات الصحة.

٥- اعتماد المتأخرين عليه في كثير من مسائل علم الحديث.

وقد تعددت أساليبُ الناقلينَ عنه بصورة تُظهِرُ أهميةَ الكتابِ في مجال الدراسات الحديثية، فكان مصدرًا لقضايا السماع بين الرواة، إضافةً إلى قضية زيادة الثقة التي أَوْلَاها مسلمٌ اهتمامَه.

كما أنَّ الكتابَ مرجعٌ ذو مَلاءةٍ علمية في الحديث عن المسائل الحديثية، والتي تعد من أصول علم الحديث:

حيث تبلورت محاور الكتاب ومباحثه حول علم علل الحديث، فهو أحد المصادر المتداولة بين علماء الحديث المتعلقة بعلم العلل تحريرًا وتقريرًا، فقد اعتمد عليه كثير من العلماء اعتمادًا كبيرًا، كالحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي، وكذا في كتابه فتح الباري[(١)]، وأوصى به الحافظ العراقي طلاب العلم المشتغلين بعلم العلل[(٢)].

وسبب ذلك كما يظهر من كلامهم، اعتباره من المراجع المتقدمة في هذا الفن تأسيسًا وتقعيدًا، كنتاج أولي في تأسيس علم العلل وتقعيده، مثل كتاب: العلل لابن أبي حاتم، بل

(١) ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"١:٤٠، و"فتح الباري" ١:٣٦٤، ٣:٢٢٢، ٥:١٥٨، ٦:١٩٩.

(٢) عبدالرحيم بن الحسين العراقي، "شرح التبصرة والتذكرة" ٢:٥٢، و"طرح التثريب" ١:١١١.

يعد هذا الكتاب متقدمًا عليه، وسابقًا له، كأسبقيته كذلك لكثير ممن كتب في علم العلل كعلل الدارقطني.

هذا وقد سلك الإمام مسلم مسلكًا مستقلًا في تقرير العلل الحديثية، من حيث ضرْب الأمثلة على جملة من الأحاديث المعلولة سندًا ومتنًا كتطبيقٍ لما قرَّره من قواعد، فنجده يحشد طرقها؛ لإثبات العلة وتعيين المحفوظ منها.

ومن القضايا المحورية التي بنى عليها الإمام مسلم كتابه، باعتبارها سببًا من أسباب تأليفه، ما كان مَثَارَ جدل في عصره رحمه الله، كلامه على ضبط مفهوم علم العلل، أو نقد الحديث، دافِعًا تلك الشبهات التي دارت حول تأسيس هذا العلم، فقال: «فإنك يرحمك الله ذكرتَ أنَّ قبلك قوما ينكرون قولَ القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا...»[(١)].

وقد بيَّن الإمام مسلم بالأمثلة ما يقع فيه الرواة من الخطأ منبهًا عليه، وكان يردد هذه العبارات في كتابه: «ذكر الأحاديث التي نقلت على الغلط في متونها ... ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد... ومن الأخبار المنقولة على الوهم في الإسناد والمتن جميعا»[(٢)]، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: «وكذلك نحو رواية بعضهم حيث صحَّف، فقال: نهى النبي ﷺ عن التحير أراد النجش، وكما روى آخر فقال: إن أبغض الناس الى الله عز وجل ثلاثة ملحد في الحرفة وكذا وكذا، أراد ملحدًا في الحرم، وكرواية الآخر إذ قال: نهى رسول الله ﷺ أن تتخذ الروح عرضا أراد الروح غرضا»[(٣)].

بهذا يتبين لنا منهج الإمام مسلم في مقدمة الصحيح، وكتابه «التمييز»، والجامع بينهما كما يتضح أن كلاهما تقعيد وتأسيس لعلوم الحديث، وما ينطوي تحتها من قضايا ومسائل تخص طلبة العلم سواء كان في علم مصطلح الحديث، وهو ما تميزت به المقدمة، أو علم العلل، وهو ما أبرزه كتاب «التمييز»، فمن تلك القضايا والمسائل:

---

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوريُّ، "التمييز"، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظميُّ، (ط٣، السعودية: مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ) ١٦٩.

(٢) المرجع السابق، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨.

(٣) مسلم، "التمييز"، ١٧١.

- الانقطاعات الخفية[١].
- ضبط أسماء الرواة وتعيينهم[٢].
- تمييز الروايات المحفوظة من الشاذة.

ثانيًا: التعريف بكتاب الجامع الصحيح ومقدمته:

- **اسمُ الكتاب، ونسبتُه إلى مؤلِّفه:**

أطبق كل من ترجم للإمام مسلم، وكذلك اتفقت كلمة العلماء، على نسبة الكتاب له[٣].

- **موضوعه:**

لا خلاف بين المحدثين أن كتاب الجامع الصحيح للإمام مسلم قد جمع أحاديث النبي ﷺ في سفر جامع كشيخه الإمام البخاري، وإن اختلفا في المنهجية في التبويب والترتيب والكلام في العلل وإبراز الصنعة الحديثية عن بعضهما.

- **أهمية الجامع الصحيح:**

يمثل الجامع الصحيح للإمام مسلم مع الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري أهمية كبرى، حيث يعدان أصح الكتب في الإسلام بعد كتاب الله، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، واحتفى بهما العلماء: محدثون وفقهاء من زمنهما إلى عصرنا الحالي، وتناولوهما بالشرح والتعليق والاختصار والبحث لفهم دقائقهما، والنهل من علومهما، والتفقه فيهما خاصة في هذين العلمين من علوم الشريعة الغراء.

كما اتفقت الأمة بأسرها على جلالتهما، وعلوِّ قدرهما[٤].

---

(١) علي بن محمد بن عبدالملك ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، المحقق: د. الحسين آية سعيد، (ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ٢: ٥٥٩.

(٢) عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث"، المحقق: نور الدين عتر، (ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص: ٨١.

(٣) الحاكم، "تاريخ نيسابور"، ٣٤؛ وابن خير، "الفهرسة"، ١٨١؛ والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٢:٥٧٩.

(٤) أحمد بن عطية بن علي الغامدي، "الإيمان بين السلف والمتكلمين"، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ) ص: ١٩.

قال النووي رحمه الله: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث، وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبدالله بن البيع: كتاب مسلم أصح. ووافقه بعض شيوخ المغرب»(١).

- **أهميةُ مقدمةِ صحيح الإمام مسلم:**

لا تنحصر أهميةُ مقدمة صحيح مسلم في أنها أبانتْ عن شرطه ومنهجه في قبول الأسانيد وردِّها فحسب، وإنما أصبحتْ ذات أهمية لما تضمنته من مباحثَ حديثية عَزَّ وجودها في الكتب الأخرى، إضافةً إلى ارتباطها بأحد الصحيحينِ اللذينِ تلقتهما الأمَّةُ بالقبول. وكان لتنبيهات الإمام مسلم وتحريراته في هذه المقدمة نفائسُ وفوائدُ، من بينها ذِكْره أمثلة عن نقد الرجال، وهي أمثلة تُظهر مدى معرفته بعلم الرجال وخبرته فيه، كما ضمَّتْ أنواعًا شتَّى من علوم الحديث.

فالمقدمة موضوعها منهجُه في كتابه، فهي وصف للصحيح، وأشبه بأن تكون كتابًا مستقلًا خارج الصحيح، فقد حوت قواعد هذا العلم الشريف، وغالب ما فيها الآثار؛ فلهذا خفَّ شرطُه فيها، والأحاديث التي فيها للاستدلال على ما هو مُسَلَّمٌ ثابتٌ عند المحدثين فحصل التساهل لذلك، وسأذكر بعضًا من الدلائل، ومنها:

أولا: ما جاء على ألسنة المحدثين من التفرقة بين ما رواه مسلم في صحيحه والمقدمة، ومن ذلك:

- ما ذكر الحاكم في مستدركه عقب حديث «سيكون في آخر الزمان ناس ...»، حيث قال: «هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات ولم يخرجه في أبواب الكتاب ...»(٢).

(١) يحيى بن شرف النووي، "المنهاج"، (ط٢، بيروت، دار إحياء التراث، ١٣٩٢هـ)، ١٤:١.

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد أبو عبدالله الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ) ١٨٤:١.

– وما ذكره ابن القيم في كلامه عن التفرقة بين المقدمة والصحيح، حيث قال: «ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك»(١).

فقد بيّنا رحمهما الله: أن أهل الصنعة متفقون على التمييز بين المقدمة والصحيح من حيث «شرط الصحة»، وأن للمقدمة منهج يختلف عن الصحيح.

ثانيا: المقدمة تحتوي على أحاديث فيها انقطاع، وأُخر فيها مقال، ولو اشترط الإمام مسلم في المقدمة ما اشترطه في صحيحه لما وضع هذه الأحاديث في المقدمة.

ومن أمثلة ذلك: حديث عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود، فقد ترجم له المزي ثم قال: «ولم يدركه»(٢)، وهذا الحديث في المقدمة(٣).

ثالثا: الذين ترجموا لرجال الكتب الستة فرّقوا بين ما ذكره مسلم في المقدمة، برموز تختلف عن الصحيح، فرمزوا للمقدمة بـ «مق»، وللصحيح بـ (م)، وهذا التفريق لم يكن اعتباطيًا.

وقد سار على ذلك جملة من المحدثين منهم:

١– المزي في تهذيب الكمال فرَّق بعلامات لما أخرجه مسلم في المقدمة والصحيح(٤)، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في ترجمته لخليفة بن موسى العكلي الكوفي، فقد رمز له بـ «مق»(٥)، وفي ترجمته أحمد بن جعفر المعقري رمز له بـ «م» على شرط كتابه(٦).

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، "الفروسية"، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، (ط١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد،١٤٢٨هـ)، ص: ١٨٣.

(٢) يوسف بن عبدالرحمن المزي، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، المحقق: عبدالصمد شرف الدين (ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ) ٧:٩٠.

(٣) انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ) ١:١١.

(٤) انظر: يوسف بن عبدالرحمن المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المحقق: د. بشار عواد معروف، (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ)، ١:١٤٩.

(٥) انظر: المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، ٨:٣٢٤.

(٦) المرجع السابق، ١:٢٨٢.

٢- الحافظ ابن حجر سار على ذلك في تقريبه، فهو متابع لأصله «تهذيب التهذيب»، وهو بدوره متابع لأصل أصله «تهذيب الكمال»، وتهذيب الكمال متابع للكمال «الكمال في أسماء الرجال»(١).

رابعًا: الإمام الذهبي في الكاشف اقتصر بالعزو على من روى له مسلم في الصحيح دون المقدمة، وإذا كانوا في كتاب آخر من الكتب الستة أشار إليهم ولم يشر إلى رواية مسلم في المقدمة، ومن عالج «الكاشف» وقف على حقيقة ذلك.

فنخلص مما سبق، أن مسلمًا رحمه الله باين بين شرطه في المقدمة والصحيح، وهذا من الأمور المسلَّمة عند أهل الحديث، وأن المقدمة بمثابة التوطئة للصحيح من حيث بيان منهجه، وخطة كتابه، مع ذكر جملة من قواعد هذا العلم الشريف مما لا يستغني عنها طلاب هذا العلم الشريف.

وهذه المقدمة صارتْ مصدرًا لما وُضِع بعدها من كتب المصطلح الحديثيّ، مستمِدَّةً منها تحريرات الإمام مسلم لمسائلَ كثُرتْ حولها المذاهب والأقوال، ومن أظهر ما تناوله الإمامُ مسلم في تلك المقدمة مسألةَ العنعنة بين المتعاصرين، وأفاض فيها حتى صارت تلك المقدمة مذهبًا في المسألة؛ فتناولها العلماءُ بالشرح - قبولًا وردًّا؛ فابن رشيد البستيُّ ممن تناولها بمؤلَّفٍ مستقلٍّ في كتابه: "السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن"، إلى أنْ جاء بعده النوويُّ فشملها – والصحيح – بشرحٍ وافٍ.

كما تناول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عدة مسائل حديثية مهمة، لعل من أبرزها:

١- مظاهر النكارة في الحديث.
٢- تقسيمه الأحاديث ثلاثة أقسام.
٣- قبول زيادة الثقة أو ردها.
٤- الاستخراج الحديثي ومنهجيته.
٥- اشتراط اللقيا والمعاصرة أو أحدهما لقبول رواية الراوي.

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، ١: ٥-٦، و"تقريب التهذيب"، ص: ٧٦.

المبحث الأول: التأصيل للصنعة الحديثية عند الإمام مسلم في كتابيه.

لقد كانت عناية مسلم وشغله الشاغل في مصنفيه: «التمييز» و «الجامع الصحيح» بيان صنعته الحديثية، وإبراز ذلك في مسائل شغلت علماء عصره، وكانت مثار خلاف علمي بينهم، وكان لا بد من إبراز رأيه فيها، واختياراته الحديثية، ولم يخفَ الإمام مسلم مثل هذه المسائل، ولم يغض الطرف عنها، بل يصرح بقوله، حيث قال في مقدمة الصحيح: «فإنك –يرحمك الله بتوفيق خالقك– ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نُقِلَت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردتَ –أرشدك الله– أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر ... وهو أنَّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك ... فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم ...، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدَّم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار؛ فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية ...، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم –فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبدالقدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب

على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم»[1].

وأردف قائلًا: «اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»[2].

وفي كتابه التمييز أبرز هذه القضايا التي شغلت فكره؛ زمانه ودهره كله، فقال: «وسألتَ أن أذكرَ لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ ببيان شافٍ أبينها لك حتى يتضح لك ولغيرك –ممن سبيله طلب الصواب سبيلك– غلط من غلط، وصواب من أصاب منهم فيها، وسأذكر لك إن شاء الله من ذلك ما يرشدك اللهُ، وتهجم على أكثر مما أذكره لك في كتابي، وبالله التوفيق.

فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعدُ فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقال الأخبار فهو موجود مستفيض، ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا –وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل– إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك، ثم أول ما أذكر لك بعد ما وصفتُ مما يجب عليك معرفته قبل ذكري لك ما سألتَ من الأحاديث السِّمَة التي تعرف بها خطأ المخطىء في الحديث، وصواب غيره إذا أصاب فيه:

فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

---

(١) مسلم، "الصحيح"، ١: ٢– ٥.

(٢) المرجع السابق، ١: ٦.

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثًا بإسناد فينسب رجلًا مشهورًا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كنعمان بن راشد حيث حدَّث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر لا عمرو، وكما حدَّث مالك بن أنس عن الزهري، فقال: عن عباد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة، وإنما هو: عباد بن زياد بن أبي سفيان معروف النسب عند أهل النسب، وليس من المغيرة بسبيل.

وكرواية معمر حين قال: عن عمر بن محمد بن عمرو بن مطعم، وإنما هو عمر بن محمد بن جبير بن مطعم، خطأٌ لا شك عند نساب قريش وغيرهم ممن عرف أنسابهم، ولم يكن لجبير أخ يعرف بعمرو، وكنحو ما وصفت منه هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرد على سمعه.

وكذلك نحو رواية بعضهم حيث صحَّف، فقال: "نهى النبي ﷺ عن التحير" أراد النجش، وكما روى آخر فقال: إن أبغض الناس إلى الله ﷻ: ثلاثة ملحد في الحرفة، وكذا وكذا أراد ملحدًا في الحرم، ... فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الاسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ وعارفوه في الناس أكثر،

والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى مَن وصفنا مِن الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظًا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم، وسنذكر من مذاهبهم وأقوالهم في حفظ الحفاظ، وخطأ المحدثين في الروايات ما يستدل به على تحقيق ما فسرتُ لك إن شاء الله»[(١)].

والذي يظهر للدارس وللمطالع أن قضية مسلم الشاغلة له طول حياته، وأثرى بها مصنفاته: «**تمييز الصحيح من السقيم من الموضوع من الأحاديث والآثار**»، وذلك عن

(١) مسلم، "التمييز"، ٣٨.

طريق: غربلة الأحاديث والمتون بمقارنة الأسانيد بالأسانيد، والمتون بالمتون، وترتيبها وفق الطبقات المذكورة في مقدمة الصحيح، ومعرفة الزيادة والنقصان في الروايات، ووضع ضوابط قبول الزيادات من الثقات وردها، وبيان اختلاف الألفاظ والأوهام والخطأ في حديثهم، وبيان المقبول من المردود.

وقد أشار النووي في شرحه لذلك فقال: «اعلم أن مسلمًا -رحمه الله- سلك في هذا الكتاب طريقة في الإتقان والاحتياط والتدقيق والتحقيق مع الاختصار البليغ والإيجاز التام، في نهاية من الحسن مصرحة بغزارة علومه ودقة نظره وحذقه، وذلك يظهر في الإسناد تارة، وفي المتن تارة، وفيهما تارة»[1].

(١) النووي، "المنهاج"، ١: ١٥١.

المبحث الثاني: مقارنة الأسانيد بالأسانيد

كانت قضية مقارنة الأسانيد ببعضها أحد القضايا المهمة التي شغلت الإمام مسلما وأخذت جانبًا كبيرًا من اهتمامه، ودندن عليها كثيرًا في كتبه، ويكفي أن جل كتابه التمييز كان منصبًّا على تلك المسألة، ومناقشتها وتفصيلها، وقد أثبت ذلك في مقدمة كتابه «التمييز»، ويظهر ذلك جليًّا في تقسيم كتاب التمييز وتبويباته.

وقد ألمح النووي إلى اهتمام الإمام مسلم بالصنعة الإسنادية في الصحيح، فقال: «واعلم أنه لا يُعرف أحد شارك مسلمًا في هذه النفائس التي يشير إليها من دقائق علم الإسناد. وكتاب البخاري وإن كان أصح وأجل وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني، فكتاب مسلم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد»[(١)].

المطلب الأول: مقارنة التلاميذ ببعضهم: الثقة والأوثق في الشيخ

إن من الأمور التي ميَّزت صحيح مسلم على صحيح البخاري، وجعلت بعض العلماء يرجحه على صحيح البخاري، ما كان فيه من الخصائص الإسنادية التي تجعل الأحاديث أصح وأسلم، وهي كثيرة الشهرة، فيفضل الحديث الذي اشتهر بين الثقات على الحديث الذي لم يشتهر، وإن كان هذا الحديث الذي لم يشتهر من رواية الأوثق والأثبت.

ويعقد مقارنة بين التلاميذ، ويظهر الثقة منهم والأوثق في الشيخ، وقد اختص كتاب «التمييز» بهذا الأمر، وذكر فيه مسلم نماذج على ذلك، وإن كان في المقدمة لم يتكلم على هذا الشأن إلا إشارة عابرة في حديثه عن باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض والتنبيه على من غلط في ذلك، فقد أفرد للحديث عن العنعنة، وما يقبل منها وما يرد في هذا الباب، بخلاف «التمييز» الذي ظهرت فيه هذه المقارنات بين التلاميذ، ومن ذلك ما عقده في باب تكلم فيه عن ذكر حديث منقول على الخطأ في الاسناد[(٢)]، ونبَّه فيه على مقارنة التلاميذ ببعضهم ومن منهم الثقة والأوثق في الشيخ الذي تلقى عنه، ومن ذلك:

١- قوله: «والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن

(١) النووي، "المنهاج"، ١: ١٥١.

(٢) مسلم، "التمييز"، ٢١٦.

أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة كذلك قال يحي القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة وحماد يعد عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيرًا، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبدالوارث ويزيد بن زريع وابن علية، وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت حتى صار أثبتهم فيه جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ويزيد بن الاصم فهو أغلب الناس عليه والعلم بهما وبحديثهما، ولو ذهبت تزن جعفرا في غير ميمون وابن الاصم وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال لوجدته ضعيفا رديء الضبط والرواية عنهم»[1].

٢- عقد باب عند ذكر رواية نقلها الكوفيون على الغلط[2]، وهو دائر حول علة حديث: « أمر النبي ﷺ ببيع المدبر في دين الذي دبره»، فقال رحمه الله بعد أن ساق طرق الحديث ورواياته:

«وذكر حديث كهمس ومطر الوراق وعثمان بن غياث وسليمان التيمي عن يحي عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ، فهذه رواية البصريين لهذا الحديث وهم في روايته أثبت وله أحفظ من أهل الكوفة؛ إذ هم الزائدون في الإسناد: عمر بن الخطاب ولم يحفظ الكوفيون فيه عمر، والحديث للزائد والحافظ؛ لأنه في معنى الشاهد الذي قد حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه والحفظ غالب على النسيان وقاض عليه لا محالة»[3].

المطلب الثاني: مقارنة الأقران الأقوى حفظًا وضبطًا وتحديثًا عند علماء الحديث بغيره

لقد بيَّن الإمام مسلم في مقدمة صحيحه شرط قبول الرواة وهو: أن يكونوا كلهم من أهل الإتقان والضبط، فتقدم أحاديثهم على أحاديث من دونهم منزلة، سواء أكان هؤلاء من الرواة من أهل الطبقة الأولى، أم من أهل الطبقة الثانية.

ومن البديهي أن الثقات تتفاوت مراتبهم وأحوالهم باختلاف الشيوخ والأماكن

(١) المرجع السابق، ٢١٧.
(٢) مسلم، "التمييز"، ١٩٦.
(٣) المرجع السابق، ١٩٩.

والأوقات، وهذا ما ذكره في المقدمة فقال:

«وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار ... فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم»(١).

وبعد أن ذكر تقسيم رواة الأسانيد، ذكر أمثلة على ذلك يقارن فيها بين الأقران من رواة الأخبار الثقات، ويقدم بعضهم على بعض من حيث شدة الإتقان والحفظ، فقال:

«كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية، ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاءً، ويزيد، وليثًا، بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء، ويزيد، وليث، وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم، وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع

(١) مسلم، "الصحيح"، ١: ٤.

القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كل ذي حق فيه حقه، وينزل منزلته»[1].

ومن أمثلة ذلك في «التمييز»:

عقد بابا في حديث نقل على الوهم في متنه ولم يحفظ فقال بعد أن ساق رواياته وعدد طرقه: «وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الاخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأنا في طريق العلم وأسبابه، فلو لم يكن إلا خلاف يحيى إياه حين اجتمعا في الرواية عن بشير بن يسار لكان الأمر واضحا في أن أولاهما بالحفظ يحيى بن سعيد ودافع لما خالفه غير أن الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد»[2].

وفي كلامه عن باب ما جاء في التوقي في حمل الحديث وأدائه والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان قال: «فرجعت إلى سالم فأخبرته بقول نافع، فقال: صدق نافع عليكم بنافع فإنه أحفظ لحديث عبدالله، فأقرَّ به محمد بن مهران»[3].

فقد تبين مما سبق أن مسلما قد اهتم بهذا الجانب من مقارنة الأقران الأقوى حفظًا وضبطًا وتحديثًا عند علماء الحديث بغيره، في كلا «التمييز» والمقدمة.

المطلب الثالث: مقارنة حال الضعفاء ببعضهم

لقد روى مسلم في المقدمة عن بعض الرواة المتكلم فيهم، وكما ذكرتُ فإن شرط مسلم في المقدمة يختلف عن شرط الصحيح، وسوف أذكر بعضًا من هؤلاء الرواة الذين روى عنهم، وأذكر كلام أهل العلم فيهم، ثم أقارن بين أحوالهم؛ لأبين من يصلح الاحتجاج بحديثه فينزل إلى مرتبة الحسن، ومن يرد حديث بالكلية ولا يصلح الاحتجاج به، ومن هؤلاء:

- **إسماعيل بن زكريا:**

وقد تكلم علماء الجرح والتعديل في إسماعيل بن زكريا، وخلاصة ما قيل فيه: أنه صدوق يتشيع، وقد سأل الميموني الإمام أحمد عنه فقال: قلت لأحمد: ما هو؟ قال: أما

(١) مسلم، "الصحيح"، ١: ٥.

(٢) مسلم، "التمييز"، ١٩٤.

(٣) المرجع السابق، ١٧٣.

الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدر له، هو شيخ ليس يعرف، يعني بالطلب[١].

- **إبراهيم بن خالد اليشكري:**

روى عنه مسلم في المقدمة وهو أحد شيوخه حيث قال: حدثني إبراهيم بن خالد اليشكري، قال: سمعت أبا الوليد، يقول: سمعت سلام بن أبي مطيع، يقول: سمعت جابرا الجعفي، يقول: «عندي خمسون ألف حديث عن النبي ﷺ»[٢]

وقد تكلم أهل العلم فيه، ومنهم ابن خلفون حيث قال: «إبراهيم بن خالد هذا لا أعرفه، وقد ذكر بعض الناس في «أسماء شيوخ مسلم الذين أخرج عنهم في الصحيح»[٣]، ووصفه الذهبي وابن حجر بأنه مجهول[٤].

- **ميمون بن أبي شبيب:**

وهو من رجال مسلم فقد روى عنه في المقدمة[٥]، وقد تكلم فيه أهل العلم، فقال علي ابن المديني: خفيَ علينا أمر ميمون بن أبي شبيب، وقال ابن معين: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال[٦]. ولعل كونه ضعيفًا عند علماء الجرح والتعديل كثير الإرسال هو ما جعل مسلمًا يتجنب الرواية عنه في الصحيح دون المقدمة.

فيتضح من خلال الأمثلة السابقة لهؤلاء الرواة الثلاثة أنه يجمعهم صفة واحدة، ألا وهي: أنهم ليسوا شديدي الضعف فليس فيهم أحد كذاب، أو متهم بوضع الأحاديث،

(١) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام"، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ٤: ٥٨٠.

(٢) مسلم، "الصحيح"، ١: ٢٠.

(٣) مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، (ط١، القاهرة، دار الفاروق، ١٤٢٢هـ) ١: ٢٠٣.

(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ١١٩.

(٥) مسلم، "الصحيح"، ١: ٨.

(٦) انظر: المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٩: ٢٠٧؛ والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ٢٣٣؛ وابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٥٥٦.

وتوليد الأخبار، وليس غالبا على حديثهم كونه منكرًا، أو أن أحدهم غلطه فاحش، بل هم من الطبقة الثانية التي استجاز مسلم الرواية عنهم وصرَّح بذلك في المقدمة على حدِّ وصفه، فقال: «... يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم»[(١)].

أما «التمييز»:

- **يزيد بن حصين بن نمير:**

هو أحد شيوخ مسلم، روى عنه، وهو: عن أبيه[(٢)]، وقد تكلم علماء الجرح والتعديل عنهما، فأما يزيد بن حصين بن نمير، فقد قال البخاري : «لم يصح حديثه ، سمع منه محمد بن الزبير. انتهى». وقال ابن عدي: «ليس بمعروف، ولا أعرف له من المسند شيء»، وأما أبوه حصين بن نمير الكندي ثم السكوني الحمصي، قال فيه ابن حجر: "مجهول"[(٣)].

- **كثير بن زيد:**

روى عنه[(٤)]، وهو من الرواة المتكلم فيهم. قال ابن حبان: «وهو الذي يقال له: كثير بن النضر، روى عنه عبيدالله بن عبدالمجيد، كان كثير الخطأ على قلة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ... وسئل يحيى بن معين عن كثير بن زيد فقال: ليس بذاك القوي، وكان قال: لا شيء، ثم ضرب عليه»[(٥)].

- **عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:**

روى له الإمام مسلم حديثًا محتجًّا به، وهو متكلم فيه، وخاصة روايته عن أبيه عن

(١) مسلم، "الصحيح"، ١: ٥.

(٢) مسلم، "التمييز"، ١٨٢.

(٣) انظر: ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٩: ١٧٠؛ وابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص:١٧١؛ و"لسان الميزان" ٨: ٤٩١.

(٤) مسلم، "التمييز"، ١٨٣.

(٥) انظر: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، "المجروحين"، المحقق: محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، ٢: ٢٢٢.

جده، وما ذكره علماء الجرح والتعديل من كونها صحيفة لا يحتج بها، وهاك تفصيل الكلام فيه، ومن ذلك ما نقله أبو الحجاج المزي عن أبي زرعة وغيره من أئمة الشأن، حيث قال:

«قال أبو زرعة: روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه، عن جده من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه؛ إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده»، «وقيل لأبي داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة ... قال مغيرة: «كان لا يعبأ بصحيفة عبدالله بن عمرو»[(١)].

فالإشكال في عمرو بن شعيب عند عامة علماء الجرح والتعديل ليس في شخصه، وعدالته، وضبطه، إنما الإشكال عندهم في صحيفته التي كان يروي منها، وقد أخذها عن أبيه، وأخذها أبوه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

ومما يؤكد ذلك ما قاله أبو أحمد بن عدي: «روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ما خرَّجوا، وقالوا: هي صحيفة. ولعل هذا ما جعل مسلمًا يجتنب روايته عن أبيه عن جده في صحيحه، وكذلك البخاري رحمهما الله، بل ليس في الصحيحين رواية لعمرو بن شعيب مطلقًا»[(٢)].

ومن أجمع الأقوال التي قيلت فيه ما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، جامعًا بين أقوال من وثقوه، وقبلوا صحيفته، وبين من ردوها، فقال:

«عمرو بن شعيب ضعَّفه ناس مطلقًا، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقا فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن، فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة ... لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه وعليه ينحط كلام الدارقطني

(١) المزي، "تهذيب الكمال" ٢٢: ٧١-٧٢.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٨: ٥٢.

وأبي زرعة »[1].

ثم نقل ابن حجر عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: «سألت علي بن المديني عن عمرو بن شعيب فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذاك له صحيح، وما روى عن أبيه عن جده فهو كتاب وجده فهو ضعيف، وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلا؛ لأن جده محمد لا صحبة له»[2].

المطلب الرابع: مقارنة الآثار ببعضها، واستعمالها في ترجيح رواية في الحديث على رواية

لقد ظهرت هذه المقارنة بوضوح وجلاء في كتاب «التمييز»؛ لكونه متناولا لجانب العلل في الأحاديث، من حيث الإسناد والمتن، وهو موضوع رأسًا لهذا الأمر.

فأكثر الإمام مسلم من ذكر الأحاديث المتقابلة لاستخراج عللها، وبيان سقيمها من صحيحها، أما مقدمة الصحيح فقد خلت من هذا الجانب؛ لمنافاتها لهذا الغرض، فأبحاثها تناقش قضايا حديثية متعلقة بقواعد وأصول هذا العلم كشرط الاتصال، والعنعنة، وغيرها من المباحث المعروفة عند أهل الصنعة، لذا فقد خلت المقدمة عن هذه المقارنات، وإنما وجد مثل هذا تلميحًا لا تصريحًا في الصحيح ذاته.

وهذه بعض الأمثلة من «التمييز»:

ذكر مسلمٌ حديث ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ صلاة الليل لما بات عند خالته ميمونة، وبيَّن ما وقع فيه من خطأ فقال:

«حدثني الحسن الحلواني، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي قالا: ثنا عبيدالله بن عبدالمجيد ثنا كثير بن زيد، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن كريب عن ابن عباس قال: بتُّ عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله ﷺ فتوضأ ونحن نيام، ثم قام فصلى فقمت عن يمينه فجعلني عن يساره، فلما صلى قلت يا رسول الله وساقه ... وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف؛ ذلك أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن

(١) المرجع السابق، ٨: ٥١، ٥٢.

(٢) المرجع السابق، ٨: ٥٣.

يمينه، وكذلك سنة رسول الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره»(١).

وقد ساق الإمام مسلم الرواية الصحيحة التي عارض بها هذه الرواية الموصوفة بالخطأ في موطن الحجاج ومقابلة الصحيح بالسقيم، ليتميز الخطأ من الصواب، فقال:

«كالذي صح عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقامه عن يمينه رواية جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ في قصة أبي حزرة عن عبادة بن الصامت بن عبادة، أتينا جابرًا فقال: قام رسول الله ﷺ فصلى، ثم جئت فقمت عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه، وكذلك روى محمد بن المنكدر عن جابر»(٢).

وهذا الحديث من قبيل مخالفة الثقة، فقد خالف فيه يزيد بن أبي زياد المخزومي وهو من أصحاب كريب الثقات بقوله: «فجعلني عن يساره»، والمحفوظ: «عن يمينه».

فالإمام مسلم يطلق هذه اللفظة «غير محفوظ»، وقد يريد بها مطلق المخالفة، سواء كانت من الثقة أو غير الثقة(٣)، ومن المسلَّم عند علماء المصطلح في تعريفهم للحديث الصحيح بأنه: «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا»(٤).

وهذه الأوصاف احترازٌ عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، وما فيه علة قادحة، وما في راويه نوع جرح. والحديث المذكور آنفا يندرج تحت قسم الشاذ؛ لمخالفة يزيد بن أبي زياد المخزومي وهو من أصحاب كريب الثقات بقوله: «فجعلني عن يساره»، والمحفوظ: «عن يمينه».

تكلّم الإمام مسلم عن رواية «وقَّت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرنا»، وبيَّن الخطأ

(١) مسلم، "التمييز"، ١٨٤.

(٢) مسلم، "التمييز"، ١٨٥.

(٣) عبدالقادر بن مصطفى بن عبدالرزاق المحمدي، "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، موازنة بين المتقدمين والمتأخرين"، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ص: ١١٧، بتصرف.

(٤) ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث"، ص: ١١، والذهبي، "الموقظة"، ص: ٢٤.

الذي وقع في هذه الروايات، بعد أن ساق بعضًا من الأحاديث ليميز الصواب من الخطأ من خلال مقارنة المرويات بعضها ببعض.

فقال: «ثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن»، قال عبدالله: وبلغني أن رسول الله ﷺ قال: «ويهل أهل اليمن من يلملم»، ... فالثابت الصحيح من توقيت رسول الله ﷺ لإحرام المحرم ما في حديث ابن عمر وابن عباس، كل ذلك في روايته عن النبي ﷺ: «فهي لهن ولمن أتى عليهن» بما في الحديث، فالظاهر من هذا الكلام كله أنه مسترق في الرواية عن النبي ﷺ، وقد يمكن أن تكون هذه الزيادة من قول ابن عباس ليس منقولا في الحديث عن النبي ﷺ، وذكر كلاما كثيرا يدل على أن عبدالرزاق لم يحفظ، وإن كان حفظ فلعل لسان مالك سبق لسانه مع كلام كثير قال: والصحيح المحفوظ من توقيت رسول الله ﷺ يكون ذلك ما حفظ عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وقَّت قرنا لأهل نجد، هذا ما لا يحتمل التوهم على مالك. وقد روى عبيدالله كما ذكرنا من قبل عن نافع عن ابن عمر حدَّ لأهل العراق ذات عرق، وذكر ألفاظ كل رجل من هؤلاء المسمين بعد أن بيَّن أن رواية عبدالرزاق عن مالك خطأ غير محفوظ. فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق فليس منها واحد يثبت ... وأما رواية جعفر عن ميمون بن مهران عن ابن عمر فلم يحكم حفظه؛ لأن فيه لأهل الطائف قرنا، وفي رواية سالم ونافع وابن دينار ولأهل نجد قرنا، وميَّزوا في رواياتهم لأهل اليمن أن ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي ﷺ، وفي رواية ميمون جعل لأهل المشرق ذات عرق، وسالم ونافع وابن دينار كل واحد منهم أولى بالصحيح عن ابن عمر من ميمون الذي لم يسمعه من ابن عمر»[1]

وهذا نموذج آخر ذكره مسلمٌ ليميز السالم من المعارض.

وذكر حديث أم سلمة في موافاتها صلاة الصبح مع النبي ﷺ، وبيَّنَ الخطأ الواقع فيه بمعارضة الروايات الصحيحة بالضعيفة، والكشف عن موطن الشذوذ الواقع في الحديث فقال: «كحدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ومحمد بن حاتم قالوا: ثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم

(١) مسلم، "التمييز"، ١٤٤.

النحر بمكة ... وهذا الخبر وهمٌ من أبي معاوية لا من غيره؛ وذلك أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة ... هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية وهو أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها فأحب أن توافي، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه ... وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب هشام عن هشام هذا الحديث ليتبين من صواب مصيبهم فيه وخطأ مخطئهم.

حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان ثنا هشام عن أبيه أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها فأحب أن توافقه. وروى هذا الحديث عبدة عن هشام ويحيى عن هشام. فالرواية الصحيحة من هذا الخبر ما رواه الثوري عن هشام، وقد روى وكيع أيضا فوهم فيه كنحو ما وهم فيه أبو معاوية، حدثنا أبو بكر ثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن توافيه الصبح بمنى ... وسبيل وكيع كسبيل أبي معاوية أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم النحر بالمزدلفة دون غيرها من الأماكن لا محالة»(١).

وهذه الحديث شأنه شأن سابقيه في مقابلة الروايات بعضها ببعض إظهارًا لما فيها من علة قادحة.

وقد تميَّز الإمام مسلم في هذا الكتاب، وأثبت إمامته وتقدمه في علم الحديث عامة، والعلل خاصة كما يظهر للعيان.

المطلب الخامس: اهتمامه بمسألة علو الإسناد، وترتيب الأحاديث تحت الأبواب وفق هذا

مما لا شك فيه أنَّ للعلو مزايا مرغوبةً، خلاف الإسناد النازل، حيث تصبح الوسائط أكثر في النزول؛ فيمسي الإسنادُ –وكذا المتن– مظنةً للخطأ(٢).

ولا شك أن الرغبة في علو الإسناد مطلب عند أئمة الحديث، ولذلك يرى بعض أهل

(١) مسلم، "التمييز"، ١٨٦، ١٨٧.

(٢) ومن مزايا علو الإسناد: شرف القرب من النبي صلى الله عليه وسلم بأقصر عدد من الرواة من رجال السند، ومنها: تيقن صحة الإسناد الموصل للسند لا سيما عند الاختلاف. يُنظر: ابن الصلاح، "معرفة علوم الحديث"، ص: ٢٥٦.

العلم أن مسلما لم يخرج لشيخه البخاري في صحيحه رغبة في تلك المزية الكبرى، وهي علو إسناده؛ إذ مسلم يشترك مع البخاري في عدة شيوخ [١].

ومن ثَمَّ رُغِّبَ في طلب العلو وذُمَّ النزولُ، فها هو الخطيبُ البغداديُّ يبوِّبُ في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع سماه: مَن مدح العلو وذم النزول[٢].

ولكن الأمر ليس على إطلاقه في قبول الحديث العالي، والأقل عددًا في رجال الإسناد فقط، فقد قال ابن برهان الأصولي: «علو الإسناد يعظمه أصحاب الحديث، ويشددون في البحث عنه ...، وعلو الحديث عندهم ليس عبارة عن قلة الرجال، وإنما هو عبارة عن الصحة، ولهذا ينزلون أحيانًا طلبًا للصحة، فإذا وجدوا حديثًا له طريقان: أحدهما بخمسة وسائط مثلًا، والأخرى بسبعة -يرجحون النازل على العالي طلبًا للصحة»[٣].

تعريف العلو:

العلو لُغةً: العلو: أصل البناء، ومنه العلاء والعلو؛ فالعلاء الرفعة. إذًا، العين واللام والحرف المعتل – ياءً كان أو واوًا أو ألفًا – تعد أصلًا واحدًا، يشير إلى السمو والارتفاع[٤].

وعلو الإسناد اصطلاحًا: هو القربُ من رسول الله ﷺ من حيث العدد، بإسناد نظيف، غير ضعيف[٥].

- **العلو بين كتابي: التمييز، ومقدمة الجامع:**

لقد شاعتِ الرحلةُ في طلب العلم بين أهله منذ عهد التابعين، والإمامُ مسلم إنما هو امتدادٌ لتلك السُّنة المتبعة في طلب العلم، لأسباب عديدة، من بينها طلب العلو؛ ولذا ارتحل إلى الأمصار والأقطار؛ فرحل إلى عبدالله بن مسلمة في العراق، وسمع من ابن راهويه أيام

(١) يُنظر: العلائي، "التنبيهات المجملة"، ص: ٣٣؛ وابن حجر، "فتح الباري"، ١: ١٠.

(٢) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، المحقق: د. محمود الطحان، (ط١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ)، ١: ١٢٣.

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، المحقق: علي حسين علي، (ط١، مصر، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ)، ٣: ٣٦٢. (٣/ ٣٦٢).

(٤) الخليل الفراهيدي، "العين"، ٢: ٢٤٥؛ وابن فارس، "مقاييس اللغة"، ٤: ١١٢.

(٥) ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث"، ص: ٢٥٦.

مقامه في خرسان، كما سمع غيرهما[١].

وقد راح يؤكد مدى اهتمامه الشديد في طلب الصحة واشتراطها حال أخذه بالأسانيد العالية، وفي ذلك يقول ردًّا على من أنكر عليه روايته عن الضعفاء أمثال: أسباط بن نصر، قائلًا: «وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[٢].

١- الصحيح:

للجامع الصحيح للإمام مسلم، مزايا يمتاز بها، وخصائص إسنادية تعلو به فوق غيره من جوامع السُّنة النبوية، وقد انتهج صاحبه في هذا منهجًا أبان معالمه من خلال إشاراته الحديثية بين أبواب جامعه الصحيح، ومن بين القضايا التي أولاها اهتمامه وصرف إليها همته تلك القضية المتعلقة بالعلو؛ وإنَّما الأسانيدُ العاليةُ قد ارتبطت عند مسلم برواةٍ فيهم مقالاتٍ في بعض الأحيانِ، وما برح يُؤصِّلُ في مقدمة جامعه تأصيلاتٍ تكشف عن منهجه في ترتيب الأسانيد، حيث يقول مقسِّمًا طبقات الصحيح: «فنقسمها علَى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس علَى غير تكرار، إلا أنْ يأتي موضعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد»[٣].

إذًا، فقضية الإسناد عند مسلم ذات أبعادٍ، وقد أراد منذ اللحظة الأولى بيانها؛ وبينما عاب عائبون مسلمًا لإخراجه روايات ضعفاء، راح ابنُ الصلاح يميط اللثام عن منهجه، فقال في معرض كلامه عن أسباب إخراج أحاديث بعض الضعفاء، مبينًا عللًا أربعةً لذلك، ومن بينها قوله: «أنْ يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل؛ فيذكر

(١) يُنظر: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، "تاريخ بغداد"، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١٥: ١٢١.

(٢) عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم"، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، (ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ص: ٩٩.

(٣) مسلم، "الصحيح"، ١:٤

العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك»[١].

ثم قال: «فروينا عن سعيد بن عمرو البردعي، أنه حضر أبا زرعة الرازيَّ، وذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلمٌ، ثم الفضل الصائغ على مثاله، وحكى إنكارَ أبي زرعة على مسلمٍ في كلام تركت ذكره؛ منه أنه أنكر عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصريِّ، وأنه قال أيضًا: يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأنْ يقولوا للحديث إذا احتج به عليهم: ليس هذا في كتاب الصحيح. قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور في المرَّةِ الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكارَ أبي زرعة عليه، وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى؛ قال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمدَ ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر علَى ذلك، وأصْلُ الحديث معروف من رواية الثقات[٢].

وهذا هو عين ما رآه الإمامُ النوويُّ – رحمه الله — عند بيان محاسن الجامع الصحيح، فقال معلقًا على ما تقدم: «ومن حقَّق نظره في صحيح مسلم – رحمه الله– واطلع على ما أودعه في أسانيده، وترتيبه وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص طرقه واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات؛ عَلِمَ أنه إمامٌ لا يلحقه من بعد عصره، وقلَّ من يساويه، بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[٣].

وقد أجاب الإمامُ مسلم عن هذه الاعتراضات، بأنَّه انتقى من رواية هؤلاء المذكورين ما وافقهم فيه الثقاتُ الحفاظُ، فأصل الحديث موجود، وإنما قدم روايات أمثال هؤلاء لمزية العلو. ثم إنَّ المتبادرَ إلى الذهن من قوله: «إلا أنْ يأتي موضعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد»، ليس إلا هذا المعنى؛ فقوله: (لعلة)

(١) ابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم"، ص: ٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص:٩٩.

(٣) النووي، "المنهاج"، ١: ١١.

متعلق بـ(يقع)؛ أي: يذكر ذلك اللاحق بعد السابق لعلة وفائدة (تكون) وتوجد (هناك) أي: في الإسناد اللاحق دون السابق كتصريحه بالسماع والسابق معنعن، أو في اللاحق علو وفي السابق نزول(١).

وهي القضية ذاتها التي حررها ابنُ رجب الحنبليُّ، قائلًا: «اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعةً واستشهادًا، وذلك معلوم. وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقًا أو بعلوٍّ، فإذا كان الحديث معروفًا عن الأعمش صحيحًا عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه؛ خرجه عنه»(٢).

ومن ثَمَّ، رتَّب الإمامُ مسلم صحيحه ترتيبًا احتاط فيه لتقديم الأخبار الصحيحة، السالمة من العيوب القادحة، ثم ذيَّلَ تلك الطبقة بالنازل عنها حفظًا وضبطًا، فيقدِّمُ الإسنادَ العالي، ولو كان رواته من الموصوفين بالضبط والحفظ المتوسطينِ، معقبًا بإسناد نازلٍ من رواية الثقات؛ فربما يقع له متنٌ بإسنادينِ – نازل، وعالٍ – ويكون النازل ذا رواة ثقات على خلاف الإسناد العالي، فيعرض عن النازل لا لعلة قادحة، وإنما طلبًا للعلوِّ. إذن، يعدل الإمامُ مسلم عن النازل إلى العالي، وإنْ كان الأول في الدرجة العليا من الضبط، وبمثل هذا أجاب مسلمٌ إبراهيمَ بن أبي طالب حين سأله، قائلًا: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة. فعلَّلَ السخاويُّ ذلك بطلبه للعلو(٣).

ومن أمثلة اهتمامه بعلو الإسناد في الجامع الصحيح:

١- ما أورده عن محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني، حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن

(١) محمد الأمين بن عبدالله الهرري، "الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، (ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٣٠هـ)، ١: ٩٥.

(٢) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، (ط١، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٨٣١.

(٣) ينظر: السخاوي، "فتح المغيث"، ٢: ٣٠.

حيان الأحمر، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «بني الإسلام على خمسة، على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج»، فقال رجل: الحج، وصيام رمضان، قال: «لا، صيام رمضان، والحج»(١).

فقد روى الإمام مسلم هذا الباب من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وذلك من طرقٍ ثلاث، الأولى: طريق أبي مالك الأشجعي، ثم طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، والطريق الأخيرة: عن حنظلة، سوى أنَّ صنيعه رحمه الله يُظهر كيف أنَّه رتب هذه الطرق ترتيبًا يجلّي بعض المظاهر الإسنادية التي ارتضاها في صحيحه. فقد صدَّر الباب برواية أبي مالك الأشجعي؛ لأنه سمع عنه بعلوٍّ من محمد بن عبدالله بن نمير، وكذلك من سهل العسكري الأهوازيّ.

٢- ما رواه عن: يحيى بن يحيى، ومحمد بن رمح، قالا: أخبرنا الليث، ح، وحدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن أبي الزبير، عن جابر: «عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد». وروى بعده: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»(٢).

فقد صدَّر الإمام مسلم الباب بحديث رباعيّ الإسناد، به إلى جابر رضي الله عنهما، ثم عقب بطريق نازلة إلى أبي هريرة رضي الله عنه. ولا يخفى ما في الإسناد الأول من مزية العلو(٣).

٣- ما أورده عن أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية، ووكيع، عن الأعمش ح، وحدثنا يحيى بن يحيى -واللفظ له- أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن سلمان، قال: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة قال: فقال: أجل «لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو

(١) ح:١٩.

(٢) ح: ٥٨١.

(٣) ينظر للاستزادة: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي: (العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح) (٢/ ٤١٩).

أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[١].

وهذا مثال واضحٌ لما سعى إليه في مواطن كثيرة من جامعه الصحيح، حيث روى الحديث من طريق عالية، ثم حوَّل إلى طريق أخرى نازلة؛ فبين مسلم والأعمش ههنا في الطريق الأولى أقل مما بينه في الطريق الأخرى.

٢–التمييز:

سبق القول أن مسلما لم يخرج في التمييز عن الجانب التأصيلي لما شغل ذهنه من قضايا حديثية ومنها مسألة علو الإسناد، وإن كانت ليست بالقوة التي أصلها في المسائل السابقة وذلك لأسباب:

١– أن هذه قضية فرعية عن أصل علوم الحديث وأنها تظهر أكثر في الكتب المسندة أو كتب الرواية لا كتب الدراية.

٢– أن الإمام مسلما قد وضع كتابه «**التمييز**» في موضوع من أهم موضوعات علم الحديث وأدقها، وهو بيان العلل الخفية إسنادًا ومتنًا، موضحًا أوهام الرواة والمحدثين، وزيادتهم ونقصانهم في الروايات، وأثر ذلك عند الأئمة النقاد في قبول الحديث ورده، وتصحيحه وتضعيفه ... إلخ ذلك

٣– أنَّ استجلاءَ صورة كاملة من (التمييز) أمرٌ عسر؛ لأنَّ ما بين أيدينا ليس سوى قطعة منه؛ إلا أنَّ التفتيشَ في ما حرره بين صفحات كتابه (التمييز) يؤكد منهجَه الذي سبق بيانه في مقدمة جامعه. وفي سبيل ذلك قد يورد للحديث طرقًا غير محفوظةٍ، لبيان علة خفية، أو غيرها من الأسباب، ومهما يكن من أمر، فإنَّ اهتمامه بالخلاف بين الأسانيد – وكذلك المتون – أمرٌ لا يدفعه شكٌّ.

● **المقارنة التطبيقية بين التمييز والجامع الصحيح:**

١– الجامع الصحيح:

مثالٌ أول: من ذلك الضرب ما رواه، قائلًا: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، وأبو معاوية، ح وحدثنا ابن نمير – واللفظ له – حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن

(١) ح: ٥٢٧.

شقيق، قال: كنا جلوسًا عند باب عبدالله ننتظره، فمرَّ بِنَا يزيدُ بن معاوية النخعيُّ، فقلنا: أعلمه بمكاننا، فدخل عليه، فلم يلبث أنْ خرجَ علينا عبدُالله، فقال: إني أخبر بمكانكم، فما يمنعني أنْ أخرجَ إليكم إلا كراهية أن أملكم، «إنَّ رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام، مخافة السآمة علينا».

ثم أسنده من بعدُ قائلًا: ثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا ابن إدريس، ح وحدثنا منجاب بن الحارث التميميُّ، حدثنا ابن مسهر، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعلِي بن خشرم، قالا: أخبرنا عيسى بن يونس، ح وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه، وزاد منجاب في روايته عن ابن مسهر: قال الأعمش: وحدثني عمرو بن مرَّة، عن شقيق، عن عبدالله مثله (١).

ففي الرواية الأولى روى الإمامُ مسلم الحديثَ بإسناد عالٍ، وفيه رواية الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله بالعنعنة، بخلاف الرواية الثانية؛ فقد رواها مسلمٌ نازلًا درجة، وفيه رواية الأعمش، وحدثني عمرو بن مرَّة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. فقد يتوهم متوهمٌ أنَّ مسلمًا أراد بذلك إعلال رواية الأعمشِ، وأنَّ الأعمشَ دلسه أولًا عن شقيق، ثم سمى الواسطةَ بينهما، وليس كذلك؛ فقد رواه الأعمشُ بالعنعنة عن شقيق دون واسطة، كما في الرواية الأولى، بخلاف الرواية الثانية، فقد نزل فيها درجةً، فزاد فيها واسطةً بين الأعمش وبين شقيق، وقد صرح الأعمشُ فيها بالتحديث من الواسطة، قال الأعمشُ: وحدثني عمرو بن مرَّة عن شقيق.

ودليل ذلك أنَّ الأعمشَ قد صرح بالتحديث عن شقيق عند البخاريِّ في جامعه، قال الأعمشُ: حدثني شقيق؛ بل كان مقصد الإمام مسلم من إيراد الرواية النازلة بعد العالية، أنَّ الأعمشَ سمعه من شقيق بلا واسطة، وسمعه عنه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية – وإن كانت نازلةً – تأكيده، أو لينبه علَى عنايته بالرواية، من حيث أنه سمعه نازلًا، فلم يقنع بذلك حتى سمعه عاليًا(٢).

---

(١) ح: ٢٨٢١.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١: ١٦٢.

مثال آخر: ما رواه فقال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، ح، وحدثنا إسحاق، أخبرنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي يحيى، عن عبدالله بن عمرو، قال: رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر، فتوضئوا وهم عجال فانتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال رسول الله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء».

ثم عطف عليه بقوله: وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان، وحدثنا ابن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، كلاهما عن منصور، بهذا الإسناد وليس في حديث شعبة أسبغوا الوضوء وفي حديثه عن أبي يحيى الأعرج. ثم رتب بين أحاديث أبي يحيى الأعرج، فذكر حديثَ جرير أولًا، ثم حديث سفيان، بعده حديث شعبة لفوائد إسنادية؛ فحديث جرير عالٍ، حيث كان بين مسلم وبين منصور الذي تدور عليه الطرق راويانِ، دون حديث سفيان وشعبة، فإنهما نازلانِ، إذ إنَّ بين مسلم وبين منصور في هاتينِ الروايتينِ ثلاثةُ رواة[(١)].

٢- التمييز:

رغم ما سبق قوله بأنَّ اهتمامَ مسلم في «التمييز» كان منصبًّا على دراسة الأسانيد ونقدها مع متونها والجمع بينها، إلا أنه تناول قضية الإسناد تبعًا كمسألة فرعية، حيث تطرق لها من طرف خفي.

حيث أورد بعض الأحاديث معددًا رواتها الثقات، مرتبًا لرواة الحديث في الحديث الواحد، مقدمًا الإسناد الأخصر والأعلى، فمن ذلك:

ما رواه بإسناد، قال: حدثنا أبو بكر، حَدَّثَنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة قال: كنت مع النبي ﷺ..... وساقه.

ثم عدَّد روايته بترتيب بديع للأعلى إسنادًا في الروايات، وإن كان هذا ليس المقصد الأسمى من فعل الإمام مسلم في التمييز، إلا أنه وقع تبعًا لصنعته الحديثية، حيث كانتِ الطريقانِ الأوليانِ عاليتينِ، فبينه وبين المغيرة بن شعبة ستة. ثم أتبعهما بطرق أخرى نازلة،

(١) حمزة المليباري، "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح"، (ط١، الرياض، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ)، ص: ٣٦.

كطريق إياد بن لقيط، عن قبيصة بن برمة، عن المغيرة بن شعبة [١].

وربما خالف الإمام مسلم مسعاه في طلب العلو، أو الاستدلال عليه بإشاراتٍ لطيفة بين تضاعيف كتابه التمييز؛ فيجيء بإسناد نازلٍ عقب آخرَ عالٍ.

مثال ذلك: ما رواه فقال: حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قالا ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت حجرا أبا العنبس يقول حدثني علقمة ابن وائل عن وائل عن النبي ﷺ وثنا اسحاق أنا أبو عامر ثنا شعبة عن سلمة سمعت حجرا أبا العنبس يحدث عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ بهذا الحديث كلهم عن شعبة عن سلمة عن حجر عن علقمة عن وائل إلا اسحاق عن أبي عامر فإنه لم يذكر علقمة، وذكر الباقون كلهم علقمة[٢].

وكأنه يشير إلى قوة رواية الجماعة، خلاف رواية إسحاق، لذا قدم رواية الأكثر، علَى الرغم من نزولها، حيث لم يذكر إسحاقُ علقمةَ.

(١) مسلم، "التمييز"، ٢٠٢.

(٢) المرجع السابق، ١٨٠.

الخاتمة

الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذه هي أهم نتائج البحث التي خلصت إليها:

١- أهمية دراسة منهج الأئمة النقاد، وبيان مدى دقتهم في هذا الفن الدقيق، وبيان اطراد منهجهم في بيان أحوال الرواة، ومن ضمنهم الإمام مسلم.

٢- أن شرط الإمام مسلم في المقدمة يختلف عن شرطه في الصحيح، فقد روى عن مجموعة من الضعفاء.

٣- أن مسألة علو الإسناد عند الإمام مسلم من الأهمية بمكان، وقد ظهر ذلك من خلال تطبيقه لهذه المسألة في مقدمة الصحيح، والتمييز.

٤- أن الإمام مسلما من أوائل من طبَّق وقرر قاعدة مقارنة التلاميذ ببعضهم: الثقة والأوثق في الشيخ، وذكرها في كتبه.

٥- أن طريقة الإمام مسلم في الحكم على الراوي في كتابه: "التمييز" بمخالفته للنصوص الأخرى، وسبر مروياته، وبما أخطأ فيه، لا بحكم الأئمة عليه.

٦- طريقة الإمام مسلم في الحكم على المرويات هي طريقة من تقدمه من الأئمة النقاد بالنظر في الإسناد والمتن جميعًا.

□

المصادر والمراجع

ابن حبان، محمد بن حبان، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، المحقق: محمود إبراهيم زايد، (الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ).

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي"، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، (الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: فريق عمل، (الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).

ابن حجر، أحمد بن علي، "تقريب التهذيب"، المحقق: محمد عوامة، (الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م).

ابن حجر، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب"، (الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي، "لسان الميزان"، المحقق: عبدالفتاح أبو غدة، (الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "اختصار علوم الحديث"، المحقق: أحمد محمد شاكر، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان).

ابن القطان، علي بن محمد، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، المحقق : د. الحسين آية سعيد، (الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م).

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، (الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ).

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث"، المحقق: نور الدين عتر، (الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، "الفروسية"، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، (ط١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد،١٤٢٨هـ)،.

ابن عدي، عبدالله بن أحمد، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود- علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبدالفتاح أبو سنة، (الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م).

ابن فارس، أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، (الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

البقاعي، إبراهيم بن عمر، "النكت الوفية بما في شرح الألفية"، المحقق: ماهر ياسين الفحل، (الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م).

الجياني، الحسين بن محمد، "تقييد المهمل وتمييز المشكل"، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (لناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).

الحاكم، محمد بن عبدالله، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، (الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ م).

الحاكم، محمد بن عبدالله، "معرفة علوم الحديث"، دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، (الناشر: دار إحياء العلوم).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، المحقق: د. محمود الطحان، (الناشر: مكتبة المعارف – الرياض).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد"، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

الخليفة النيسابوري، أحمد بن محمد، "تلخيص تاريخ نيسابور"، الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران، عرَّبَهَ عن الفارسية: دكتور بهمن كريمي.

الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام"، المحقق: الدكتور بشار

عوّاد معروف، (الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م).

الذهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي محمد البجاوي، (الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي"، المحقق: علي حسين علِي، (الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

العبَّاد، عبدالمحسن بن حمد، "الإمام مسلم وصحيحه"، (الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة – العدد الأول، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، "طرح التثريب في شرح التقريب" (الناشر: الطبعة المصرية القديمة – وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

العراقي، عبدالرحيم، بن الحسين، "شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي"، المحقق: عبداللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "العين"، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (الناشر: دار ومكتبة الهلال).

المحمدي، عبدالقادر بن مصطفى، "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين"، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

المزي، يوسف بن عبدالرحمن، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، المحقق: عبدالصمد شرف الدين، (طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).

المزي، يوسف بن عبدالرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المحقق: د. بشار عواد معروف، (الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م).

مسلم، مسلم بن الحجاج، "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله

ﷺ"، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت).
مسلم، مسلم بن الحجاج، "التمييز"، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (الناشر: مكتبة الفاروق – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م).
مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج، المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، (الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).
المليباري، حمزة بن عبدالله، "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح"، (الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م – ١٤١٨هـ).
النووي، يحيى بن شرف، "تهذيب الأسماء واللغات"، عُنيَتْ بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركةُ العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.
النووي، يحيى بن شرف، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، (الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ).
الهرري، محمد الأمين بن عبدالله الأُرَمي، "الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي – مكة المكرمة، (الناشر: دار المنهاج – دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

Bibliography

Ibn Hibban, Muhammad bin Hibban, "Al-Majrouheen min Al-Muhadditheen wa Al-Du'afaa wa Al-Matroukeen", Investigator: Mahmoud Ibrahim Zayed, (Publisher: Dar Al-Wa'i - Aleppo, Edition: First, 1396 AH)

Ibn Rajab, Abd al-Rahman bin Ahmad, "Sharh 'Ilal al-Tirmidhi", Investigator: Dr. Hammam Abd al-Rahim Saeed, (Publisher: Al-Manar Library - Zarqa - Jordan, Edition: First, 1407 AH - 1987 AD).

Ibn Rajab, Abd al-Rahman bin Ahmed, "Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari", investigation: a working group, (Publisher: Al-Ghuraba Archaeological Library - the Prophet's City, rights: Dar Al-Haramain Investigation Office - Cairo, Edition: First, 1417 AH - 1996 AD).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali, "Taqreeb Al-Tahdheeb", Investigator: Muhammad Awamah, (Publisher: Dar Al-Rasheed - Syria, Edition: First, 1406 - 1986 AD)

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali, "Tahdheeb al-Tahdheeb", (Publisher: Nizamiyah Department of Knowledge Press, India, Edition: First Edition, 1326 AH)

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali, "Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari", the number of his books, chapters and hadiths: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, directed, corrected and supervising its edition: Muhib Al-Din Al-Khatib, with comments by the mark: Abdulaziz bin Abdullah bin Baz (Publisher: Dar Al-Maarifa - Beirut, 1379 AH.(

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali, "Lisan Al-Mizan", Investigator: Abdel-Fattah Abu Ghuddah, (Publisher: Dar Al-Bashaer Al-Islamiya, Edition: First, 2002 AD).

Ibn Katheer, Ismail bin Omar, "Iktisaar 'Uloum Al-Hadeeth", Investigator: Ahmed Muhammad Shakir, (Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon).

Ibn al-Qattan, Ali bin Muhammad, "Bayaan Al-Wahm wa Al-Eehaam fi Kitaab Al-Ahkam", Investigator: Dr. Al-Hussein Aya Saeed, (Publisher: Dar Taiba - Riyadh, first edition, 1418 AH-1997 AD).

Ibn al-Salah, Othman bin Abd al-Rahman, "Siyaanat Saheeh Muslim min Al-Ikhlaal wa Al-Galat wa Himaayatihi min Al-Isqaat wa Al-Saqt" Investigator: Muwaffaq Abdullah Abd al-Qadir, (Publisher: Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, Edition: Second, 1408 AH)

Ibn al-Salah, Othman bin Abd al-Rahman, "Ma'rfat Anwaa' 'Uloum Al-Hadeeth", Investigator: Nour al-Din Atr, (Publisher: Dar al-Fikr - Syria, Dar al-Fikr Contemporary - Beirut, year of publication: 1406 AH - 1986 AD)

Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad bin Abi Bakr, "Al-Furousiyyah", Investigator: Mashhour bin Hassan bin Mahmoud bin Salman, Investigator: Zaid bin Ahmed Al-Nashiri, (1st ed., Makkah Al-Mukarramah, Dar Alam Al-Fawa'id, 1428 AH).

Ibn 'Adiy, Abdullah bin Ahmed, "Al-Kaamil fi Du'afaa Al-Rijaal" Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawgoud - Ali Mohamed Moawad, co-authored by: Abdel Fattah Abu Sunna, (Publisher: Scientific Books - Beirut - Lebanon, Edition: First, 1418 AH 1997AD. (

Ibn Faris, Ahmed bin Faris, "Mu'jam Maqayees Al-Luga", Investigator: Abd al-Salam Muhammad Harun, (Publisher: Dar al-Fikr, year of publication: 1399 AH - 1979 AD)

Al-Biqa'i, Ibrahim bin Omar, "Al-Nukat Al-Wafiyyah bi maa fi Sharh Al-Alfiyyah", Investigator: Maher Yassin Al-Fahl, (Publisher: Al-Rushd Library Publishers, Edition: First, 1428 AH 2007 AD).

Al-Jiani, Al-Hussein bin Muhammad, "Taqyeed Al-Muhmal wa Tamyeez Al-Mushkil" Investigator: Ali bin Muhammad Al-Omran, and Muhammad Aziz Shams, (Publisher: Dar Alem Al-Fawa'id, Edition: First 1421 AH -2000AD).

Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah, "Al-Mustadrak 'alaa Al-Saheehayn", investigation: Mustafa Abdel-Qader Atta, (Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Edition: First, 1411 - 1990 AD)

Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah, "Maarifa Ulum Al-Hadith", study and investigation by: Zuhair Shafiq Al-Kabi, (Publisher: House of Revival of Sciences)

Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali, "Al-Jaami' li Akhlaaq Al-Raawi wa Aadaab Al-Saami'", Investigator: Dr. Mahmoud Al-Tahan, (Publisher: Knowledge Library - Riyadh).

Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali, "Taareekh Bagdaad", Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, (Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, Edition: First, 1422 AH - 2002 AD).

Al-Khaleefah al-Nisaburi, Ahmad ibn Muhammad, "Talkhees Taareekh Naisaabuur", Publisher: Kitab Khanna Ibn Sina - Tehran, Arabized from Persian: Dr. Bahman Karimi.

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed, "Taareekh Al-Islaam wa Wafiyyaat Al-Mashaheer wa Al-A'laam", Investigator: Dr. Bashar Awwad Maarouf, (Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, Edition: First, 2003 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed, "Meezaan Al-I'tidaal fi Naqd Al-Rijaal", investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi, (Publisher: Dar Al-Maarifa for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, Edition: First, 1382 AH - 1963 AD).

Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdul Rahman, "Fath Al-Mughith bi Sharh Alfiyyah Al-Hadeeth lil 'Iraaqi", Investigator: Ali Hussein Ali, (Publisher: Al-Sunnah Library - Egypt, Edition: First, 1424 AH - 2003 AD).

Al-Abbad, Abdul Mohsen bin Hamad, "Imam Muslim and his Sahih" (Arabic) (Publisher: The Islamic University, Madinah, Edition: Third Year - Number One, 1390 AH - 1970 AD).

Al-Iraqi, Abd al-Rahim bin al-Hussein, "Tarh Al-Tathreeb fi Sharh Al-Taqreeb" (Publisher: The Old Egyptian Edition - and by several presses including: (Daar Ihyaa Al-Turaath Al-'Arabi, the Foundation for Arab History, and the House of Arab Thought).

Al-Iraqi, Abd al-Rahim, Ibn al-Hussein, "Sharh Al-Tabsirah wa Al-Tadhkirah = Alfiya al-Iraqi", Investigator: Abd al-Latif al-Hamim - Maher Yassin Fahl, (Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut -

Lebanon, Edition: First, 1423 AH - 2002 AD).

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, "Al-Ain", Investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, (Publisher: Al-Hilal House and Library).

Al-Mohammadi, Abdel-Qader Bin Mustafa, "Al-Shaadh wa Al-Munkar wa Ziyaadat Al-Thiqqah - A Comparison Between the Past Scholars and the Later Scholars," the origin of this book: a PhD thesis from the Islamic University under the supervision of Professor Bashar Awwad Maarouf, (Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1426). H - 2005 AD).

Al-Mizzi, Youssef bin Abdul Rahman, "Tuhfat Al-Ashraaf bi Ma'rifat Al-Atraaf", Investigator: Abdul Samad Sharaf Al-Din, (Edition: The Islamic Office, and Al-Dar Al-Qaymah, Edition: Second: 1403 AH, 1983 AD).

Al-Mizzi, Yusuf bin Abdul Rahman, "Tahdeeb Al-Kamaal fi Asmaa Al-Rijaal", Investigator: Dr. Bashar Awwad Maarouf, (Publisher: Al-Resala Foundation - Beirut, Edition: First, 1400 - 1980 AD)

Muslim, Muslim Bin Al-Hajjaj, "Al-Musnad Al-Saheeh Al-Mukhtasar bi Naql Al-'Adl 'an Al-'Adl Ilaa Rasuulil Laah ﷺ," Investigator: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, (Publisher: House of Revival of Arab Heritage - Beirut).

Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj, "Al-Tamyīz", Investigator: Dr. Muhammad Mustafa Al-Azami, (Publisher: Al-Kawthar Library - Al-Murabba' - Saudi Arabia, third edition, 1410 AH).

Mughaltay, Ikmaal Tahdeeb Al-Kamaal fi Asmaa Al-Rijaal, Author: Mughaltai bin Qaleej, Investigator: Abu Abdul Rahman Adel bin Muhammad - Abu Muhammad Osama bin Ibrahim, (Publisher: Al-Farouq Al-Haditha for Printing and Publishing, Edition: First, 1422 A.H. - 2001 A.D.).

Al-Malibari, Hamza bin Abdullah, "The Genius of Imam Muslim in Arranging the Hadiths of his Sahih Musnad" (Arabic) (Publisher: Dar Ibn Hazm, first edition, 1997 AD - 1418 AH).

Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf, "Tahdeeb Al-Asmaa wa Al-Lugaat", prepared for publication, corrected, commented on, and compared with its manuscripts by: Al-'Ulamaa Company, with the assistance of the Muniriya Printing Department.

Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf, "Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj" (Publisher: House of Revival of Arab Heritage - Beirut, Edition: Second, 1392 AH).

Al-Harari, Muhammad Al-Amin bin Abdullah Al-Arami, "Al-Kawkab Al-Wahaaj wa Al-Rawd Al-Bahaj fi Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj" Reviewed by: A committee of scholars headed by Professor Hashem Muhammad Ali Mahdi, advisor to the Muslim World League - Makkah Al-Mukarramah, (Publisher: Dar Al-Minhaj - Dar Touq Al-Najat, the first edition, 1430 AH - 2009 AD).

The contents of Issue 204 – volume 1

No.	Researches	The page
1)	**Anomalous Qira'at that contradict the writing of the Qur'an in word and meaning In the book of Al-Mughni fi Al-Qira'at by Nouzawazi - View and study -** Dr. Mohammed bin Saeed bin Ali Al-Ghamdi	9
2)	**Al-Imam Ibnul-Jazari's Unique Selections on the Rules for Deleting the Alifs in the Ottoman Calligraphy Collection and Study** Dr. Ayman Bin Yahya Sheikh	41
3)	**Al-Kisa'i's (d. 189/ 805) Reading by Tradition Indicative Study** Dr. Redwan Albakri	95
4)	**Providing evidence for Qira'at based on Quran drawing "Hujjat AL-qira'at by Ibn Zangala as a model** Dr. ABDO HASAN MOHAMMED AL-FAKIH	147
5)	**The preference for Makki and Madani according to the commentators From the beginning of the Qur'an to the end of Surat Al Baqarah - ((collecting and studying)) -** Dr. Turki bin Mohammed bin Rashid Al Roumi	201
6)	**The Semantic Connotations in the Combination of the Two Second Person Pronouns in the Words Almighty Allaah: ((Qul Ara'aitakum)) A Comparative Study Between the Opinions of the Exegetes** Dr. Hassan bin 'Awaad bin Bilal Al-'Awfi	245
7)	**Using the History of Revelation in Exegetical Preponderance, An Applied Study on the Science of the Makki and Madani** Dr. Aziza bint Miqd Al-Otaibi	289
8)	**The sayings of Abdullah bin Ahmed bin Hanbal In Jarh wa Tadeel - Comparative Critical Study -** Dr. Ahmed Abdllah Eid Almekhyal	327
9)	**The rectification of Al-Hafiz Ibn Al-Dabbagh Al-Andalusi in correcting the Assimilation by Ibn Abd al-Bar** Abdul Halim bin Mansour Medebbeur	381
10)	**The approach of Imam Muslim In Criticizing the Chains of Narrators through the Introduction of Al-Ṣaḥīḥ and Al-Tamyīz - A Comparative Applied Originating Study** Dr. Ibrahim Aqil Ali Al-Anzi	455

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University
University
(**Editor-in-Chief**)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University
Formally
(**Managing Editor**)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary:
Dr. Ali Mohammed Albadrani

Publishing Department:
Dr. Omar bin Hasan al-Abdali

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars
His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University
His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars
& Vice minister of Islamic affairs
Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal
Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco
Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University
Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University
Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University
Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II
Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University
Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 204 Volume 1 Year: 56 March 2023